بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني

لكلية الاقتصاد - جامعة سرت

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقـع والتطلعـات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع د. حنان مفتاح شعبان

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد

المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا

(الواقع والتطلعات)

سرت 09 مارس 2023م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 126 / 2023م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-35-8

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ

المجادلة: ١١

د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم
رئيس اللجنة التحضيرية

عبدالحليم مفتاح الشاطر
رئيس اللجنة الاعلامية

د. محمد هدية درياق	عضو اللجنة العلمية
أ. مصباح مفتاح الدليو	عضو اللجنة التحضيرية
خـــالـــد جمعة مهلهل	عضو اللجنة الاعلامية
سفيان سالم الشعالي	عضو اللجنة الاعلامية
علي مصطفى مكادة	عضو اللجنة الاعلامية

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5 - 4
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة التحضيرية أ . إبراهيم محمد عبدالكريم	8
واقع نظام الإدارة المحلية في ليبيا، دراسة حالة على بلدية طرابلس المركز أ. د. وائل محمد جبريل د. علي عبد الفتاح بن حليم	40 - 9
قياس أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1996 – 2020 د. صقر حمد الجيباني أ. د عبد العزيز علي صداقة أ. آسيا جمعة التركاوي	62 - 41
القطاع السياحي والتنمية المكانية في ليبيا د. حسين فرج الحويج	84 - 63
اللامركزية كآلية للإصلاح الشامل في ليبيا دراسة للأبعاد والقيود د. هند خليفة الصويعي أ. علي محمود الفاخري	118- 85
واقع تفويض السلطة وانعكاساتها على الأداء المؤسسي من وجهة نظر الإداريين دراسة حالة دائرة توزيع الكهرباء بالمنطقة الوسطى/ سرت – 2022 د. فتحية أبو بكر أبو شويتة د. عباس عبد الله الحسين	152-119
دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي د. عبدالباسط عبدالله العمروني	178-153

المحتويات

العنوان	الصفحة
اللامركزية في تمكين النشاط التسويقي لإمكانية تقديم التنمية المكانية كمنتج مدخل استدلالي استنباطي د. يوسف إبراهيم الجدائمي	218-179
أثر توحيد الممارسات المحاسبية على تعزيز النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي في ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام د. سعاد عياش علي امعرف	238-219
اللامركزية كخيار استراتيجي في تعزيز دور الجامعات في خدمة المجتمع من منظور الاستدامة أ . فاطمة منصور فرج	262-239
اللامركزية وأثرها على الصيرفة الخضراء بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على فروع المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت) أ. إبراهيم محمد عبدالكريم د. علي مفتاح التائب Abdul Hamid Habbe	290-263
المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات وأثرها على فاعلية الأداء الرقابي دراسة ميدانية على ديوان المحاسبة د. أحمد عطية محمد د. عبد السلام عاشور	312-291
أثر تطبيق محاسبة مراكز المسؤولية في الرقابة وتقييم الأداء المالي في الشركات الصناعية الليبية (دراسة حالة الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة) د. عبدالفتاح محمد كرزمه د. ناصر ميلاد بن يونس	334-313
أثر تنمية الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية بكلية الاقتصاد العجيلات بجامعة الزاوية د. عمار المبروك الأشقر	364-335

المحتويات

العنوان	الصفحة
انعكاسات تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية كأداة لتحسين التنافسية المصرفية "الواقع والصعوبات" (دراسة حالة المصرف التجاري الوطني) أ. مفتاح عثمان الرفاعي أ. محمد عبد المولى المهدي	380-365
السلطة التشريعية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية في توزيع الاختصاص د. علي منصور إشتيوي أ . جمال مفتاح أبوحجر	390-381
المركزية والاستقرار السياسي في ليبيا (2014 - 2022) د. الفيتوري صالح السطي	416-391
واقع الرقابة الإدارية الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري بجامعة الزاوية، دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية د . فوزي محمود اللافي الحسومي	438-417
The Role of Centralization-Coordination-Decentralization towards Success decentralization in industrial sector in Libya: A case study *Ali M. Bakeer*	450-439
Implementation of the fiscal decentralization policy in Indonesia *Nurbayani Mediaty* *Ibrahiem Mohammed A. Syamsuddin* *Abdul Hamid Habbe*	476-451

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

تُعَدُّ المؤتمرات العلمية من أهم المناشط التي تهتم بها الجامعة وتدعمها منذ تأسيسها، حيث ترى أنَّها من أهم مهامها الرئيسة التي تسعى إلى استمرارها؛ نظراً لما تقدمه هذه المؤتمرات من بحوث علمية تسهم في تحسين الكثير من جوانب الحياة المختلفة، كما أنها تلعب دوراً كبيراً في خلق الجو المناسب وتأمين اللقاءات الأكاديمية والبحثية التي تجمع نشطاء المجتمع العلمي لتقديم ومناقشة أفضل ما توصلوا إليه، وتقديمه لمصلحة المجتمع وخدمة مستقبله.

و**حرصًا** من الجامعة على انعقاد هذه التجمعات العلمية؛ فقد عقدت عددًا من المؤتمرات التخصصية برعايتها؛ وها هي اليوم تعقدُ المؤتمر العلمي الدولي الثاني، والذي تنظمه وتشرف عليه كلية الاقتصاد تحت عنوان (**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا" الواقع والتطلعات**").

لقد أصبحت التنمية المكانية محط أنظار العديد من دول العالم ومختلف المجتمعات، لكونها أحد أركان الأنشطة الأساسية الهادفة في تقدم الدول والمجتمعات، حيث تحتل عمليات التخطيط والتطوير للتنمية الشاملة؛ إذ أنها تساعد في تطوير البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتوفير التعليم والرعاية الصحية.

كما تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي إذا طُبِّق بالطريقة المثلى.

وختاماً.. نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم في إنجاح هذا المؤتمر، من بحَّاث ومحكَّمين ولجان علمية وتحضيرية، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر وفائق التقدير إلى اللجنة الإعلامية التي أخرجت هذا العمل إلى النور من خلال نشره في هذا الكتاب الذي نضعه بين أيديكم للاستفادة منه، ولنضعه أيضاً بين أيدي المختصين للعمل بتوصياته.

آملين من الله العلي القدير التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية و رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.. أمَّا بعد :

في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه، يسرنا أن نضع بين أيدي الباحثين والقراء الكرام كتاب المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد بجامعة سرت، والذي يناقش موضوعاً مهماً يُمثل رافداً من روافد تطور وازدهار الدولة، وهو (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا).

حيث يُعدّ هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي أقامتها الجامعة، من حيث العنوان، فمناقشة أثر المركزية على التنمية المكانية، يُمكِّننا من معرفة أثر المركزية السلبي على تنمية الأماكن النائية والبعيدة عن مركز الدولة، ويبين لنا الأثر الإيجابي للنظام اللامركزي الذي يحقق حتمًا نتائج جيدة في حالة تطبيقه بالشكل الصحيح.

ويحظى هذا المؤتمر بمشاركة نخبة متميزة من الباحثين، ينتمون إلى عدة جامعات ومعاهد عُليا، واستعانت اللجنة العلمية بنخبةٍ من خيرة الأساتذة المختصّين من مختلف الجامعات الليبية في سبيل تقييم الأوراق العلمية التي تصلها وتحكيمها، حيث كان لهم الدور الفاعل في الارتقاء بجودتها، من خلال تبيان جوانب القصور وإجراء بعض التعديلات المطلوبة إن وجدت

وفي الختام لا يسعني إلاَّ أنْ أشكر جميع اللجان التي أسهمت في إنجاح هذا المؤتمر، ونبارك الجهد المبذول والتفاني والإخلاص الصادق في العمل في ظل التسهيلات المقدمة من إدارة الجامعة. سائلين الله عز وجل أن يُعيننا ويجعل السداد والنجاح حليفنا في إقامة هذا المؤتمر العلمي، والخروج من خلاله بنتائج علمية مميزة تصب في خدمة المجتمع في كل مجالاته، وتوصيات مهمة تثري المكتبات العلمية، وتساعد في وضح الحلول المناسبة.

نتمنى للجميع التوفيق في هذا المؤتمر

والسلام عليكم

أ. د. الطيب محمد القبي

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين.

أما بعد..

انطلاقاً من الدور المناط بكلية الاقتصاد جامعة سرت لدعم الملتقيات العلمية والنشاط العلمي، وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية في هذا المجال، ودعماً للبيئة المجتمعية؛ فقد اسدل الستار على فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد، تحت عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن كل الزملاء بلجان المؤتمر يسرني ويشرفني أن أقدم هذا الإصدار والمتضمن للمحتوى العلمي للمؤتمر ومخرجاته، وندعو الله أن نكون قد وفِّقنا في هذا العمل، وأن يحوز على رضى القارئ العزيز، وأن يحقق المرجو منه.

وأخيرًا يسرني أن أتقدّم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت؛ لدعمها فعاليات هذا المؤتمر، وكل الشكر والتقدير للجنة العلمية واللجنة التحضيرية بالمؤتمر، ولكل من بذل أدنى جهد في تنفيذه، ولا يفوتني أن أشكر كل الزملاء الذين ساعدوا وأسهموا في إعداد هذا الكتاب وإخراجه بالشكل اللائق والمشرّف.

ختامًا أتمنى كل التوفيق لجميع زملائي بكلية الاقتصاد، وكل الزملاء بالقلعة العلمية جامعة سرت، وأتمنى أن تكون دائمًا وأبدًا منارة للعلم يهتدي بها الجميع...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. على مفتاح التائب

رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على نبينا محمد الموصوف بأحسن الصفات:

أمَّا بعد:

إنَّه وفي هذا المقام، وباختتام فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الاقتصاد جامعة سرت، والذي حمل عنوان (المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا- الواقع والتطلعات)، يسعدني أنْ أُهنئ نفسي أولاً وكل زملائي بكلية الاقتصاد وجامعة سرت بنجاح هذا المحفل العلمي، وظهوره بالصورة التي تليق بمؤسستنا العريقة، كما يسعدني أيضًا أن أقدم هذا الكتاب _الذي يحتوي على كل الجهود العلمية القيمة التي تدارست وتناولت محاور هذا المؤتمر_ لكل الأكاديميين المتخصصين والمهتمين وكل المؤسسات ذات العلاقة، وآمل أن يجدوا فيه الفائدة المرجوة.

وتقديرًا لكل الجهود المبذولة في سبيل نجاح هذا المؤتمر؛ لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لجميع أعضاء اللجنة التحضيرية على جميل التزامهم والإخلاص في عملهم، وكل الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة العلمية على مهنيتهم وتعاونهم في إتمام العديد من مهام اللجنة التحضرية، كما أُثني على الجهود الكبيرة التي بذلها رئيس المؤتمر ومساندته لنا يدًا بيد لإنجاز كل ما هو مطلوب، والشكر أيضًا موصولًا للمشرف العام للمؤتمر على دعمه اللامحدود وتذليله الصعاب لتسهيل أعمال اللجنة وقيامها بواجبها على أكمل وجه.

وأخيرًا لا يفوتني أن أشكر كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب، والحمد لله وما توفيقنا إلاَّ به.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. إبراهيم محمد عبدالكريم

رئيس اللجنة التحضيرية

دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا

أ. د. صبري جبران محمد الكرغلي
أستاذ التسويـــق/ كلية إدارة الأعمال
الجامعة الليبية الدولية
Sabri.elkrghli@limu.edu.ly

د. عبدالباسط عبدالله العمروني
أستاذ مساعد في الإحصاء/ كلية إدارة الأعمال
الجامعة الليبية الدولية
Abdelbaset.abdalla@limu.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا، حيث صُمِّمت إستمارة إستبانة، وُحكِّمت من قِبل نُخبة من الأكاديميين، ثم وُضعت على نماذج القوقل (Google Forms) وعُمِّمَت الإستمارة إلكترونياً على أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية من خلال وسائل الاتصالات الحديثة مثل الواتساب، والفايبر، والفيسبوك للوصول إلى أكبر عدد مُمكن من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، وقد أمكن تجميع عدد (277) إستمارة إستبانة من أصل (384) إستمارة مُستهدفة (Krejcie & Morgan, 1970)، بمعدل إستجابة بلغ (72%)، وهذه النسبة تُعد مُناسبة لإعطاء صورة واضحة عن إتجاهات أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية عن دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية.

من أهم نتائج الدراسة: وجود إجماع، أو وفاق بين المشاركين في الدراسة من أعضاء هيأة التدريس على ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، وأن هذا الإجماع أو الوفاق لم يتأثر بالعوامل الديموغرافية مثل البُعد الجُغرافي، والمؤهل العلمي، والدرجة العلمية، والتخصص العلمي، في حين اختلفت وجهات نظر المشاركين عندما أخذنا متغيري النوع، والخبرة بعين الإعتبار.

أما فيما يتعلق بالتحديات فإن الدراسة لا تخلو منها مثلها مثل غيرها من الدراسات البحثية، إذ تأتي إشكالية المعاينة الإحصائية (Sampling Issues) كإحدى أبرز التحديات، سواء من حيث حجم العينة، أو طريقة الوصول إليها، أو توقيت تعميم إستمارة الإستبانة. أيضًاً عدم توفر دراسات علمية منشورة عن موضوع الدراسة للإستئناس بها في التأصيل العلمي لموضوع الدراسة.

وقد أختتمت الدراسة ببعض التوصيات، والمضامين للأكاديميين، والمهنيين، ومُتخذي القرارات في ليبيا، والمنظمات الدولية المهتمة بالشأن الليبي.

الكلمات الدالة: المركزية الإدارية، التنمية المكانية، ليبيا.

The Role of Administrative Centralization in Spatial Development in Libya

Abstract

The current study aims to identify the role of administrative centralization in spatial / location development in Libya, where a questionnaire was designed and validated by a group of academics, and then redesigned using Google Forms. The questionnaire was circulated electronically on academic staff members at Libyan universities throughout the country.

Modern means of communication such as WhatsApp, Viber, and Facebook were intensively used to reach the largest possible number of academic staff members at Libyan universities throughout the whole country. The study succeeded in collecting (277) valid responses out of (384) recommended (Krejcie & Morgan, 1970), with a response rate of (72%). This percentage might be seen to be appropriate sample to give a semi-realistic picture on the attitudes that academic staff members at Libyan universities hold on the effect of administrative centralization on spatial or location development in Libya.

One of the most important results of the study is that there is a kind of consensus, or agreement among participants regarding the weak effect of administrative centralization in achieving the desired spatial development in Libya, and this consensus or agreement was not affected by the majority of the demographic factors such as geographical location of academic staff, their educational qualifications, academic ranks, and scientific specializations. The exceptions came from two demographical factors: gender and work experience.

As for the challenges and the limitations, the study is not an exception. The key limit of the study was the sampling issue especially the size of the sample, the method of distribution, and the timing of questionnaire circulation. Also, another issue encountered the current research which is the lack of published previous research on the same topic to be used as a research background. Finally, the study concluded with its recommendations and implications for academics, professionals, decision makers, and international organizations interested in Libyan affairs.

***Keywords*:** Administrative Centralization, Spatial Development, Libya

1.1مقدمة

تُعدُّ المركزية إحدى أهم التوجهات التنظيمية التي تتبعها الدول، والحكومات، والمؤسسات في العملية الإدارية، حيث يُمكن من خلالها تحقيق العملية التنسيقية بين مُختلف الوحدات ذات العلاقة بذلك الكيان المؤسسي. هذا التوجه التنظيمي يُلجأ إليه لضمان توحيد الجهود، والوصول إلى مُؤشرات الأداء المستهدفة بكفاءة على مُستوياتها الإستراتيجية، والتنفيذية، والتشغيلية.

ورغم ذلك، إلاَّ أنه في كثير من الأحيان قد لا تتحقق تلك الرؤى، والغايات، والأهداف الإستراتيجية عند إتباع النظام المركزي في الإدارة في ظل ندرة البيانات، وضعف تدفق المعلومات، وتردي خدمات الإتصالات، وقصور أنظمة التوريد، والإمداد، الأمر الذي يدفع في كثيرٍ من الأحيان باتجاه التفكير اللامركزية في الإدارة خصوصاً بالدول النامية (تقرير التطور الدولي، 2004م)، وذلك لضمان تقديم الخدمات للمُستفيدين بكفاءة.

هذا الأمر يحتل أهمية كبرى عندما نتحدث عن مفهوم التنمية المكانية، أو التنمية المكانية لأي بلد، وعلاقته بنوع النظام الإداري المركزي، أو اللامركزي، ومدى قدرة ذلك النظام على تحقيق المستهدفات التنموية المكانية. حيث تتسبب برامج التنمية غير المتزنة في العالم، والمتركزة في مناطق بعينها دون غيرها إلى وجود اختلالات ديموغرافية خطيرة في توزيع الكثافة السكانية، إذ بلغ معدل التفاوت الديموغرافي العالمي حوالى (0.05%)، بينما في ليبيا وصل إلى (1.0%)، ونتيجة لهذا الاختلال يوجد أكثر من (80%) من الليبيين على مساحة لا تتجاوز ربع مساحة البلد، وهذا الأمر صاحبه تنمية مكانية في مواقع جغرافية بعينها على حساب مواقع جغرافية أخرى في ذات البلد، الأمر الذي دفع لتقصي موضوع المركزية الإدارية، وعلاقته بالتنمية المكانية في ليبيا.

ولأجل فهم موضوع الدراسة بطريقةٍ علميةٍ كان لابد من الرجوع إلى المفاهيم الإدارية الواردة في الأدب، خصوصاً ما يتعلق منها بالمركزية، واللامركزية، وعلاقتها بالتنمية المكانية، أو الجغرافية.

وفي هذا الإطار يُمكن النظر إلى المركزية على أنها درجة التركيز في سلطة اتخاذ القرارات لا سيما تلك المتعلقة منها بالتخطيط، وصياغة الاستراتيجيات، ورسم السياسات، حيث تسمح المركزية للدولة، أو المؤسسة، أو على الأقل المستويات العليا منها، بالتحكم في

المستويات الأدنى مثل الولايات، أو المحافظات، أو الفروع، أو الإدارات، أو الوحدات، وذلك لأجل ضمان تحقق الرؤى، والغايات، والأهداف الاستراتيجية. أما اللامركزية فهي على العكس من ذلك، فينظر إليها على أنها درجة التفويض في سلطة اتخاذ القرارات للمُستويات الأدنى بما يُمكِّن من تسريع تقديم الخدمات للمُستفيدين.

ولتحقيق رؤاها، وغاياتها، وأهدافها الاستراتيجية، تلجأ الدول، والحكومات، والمؤسسات إلى المزج بين المركزية، واللامركزية في توليفةٍ تنظيميةٍ عملية تُناسبها، فلا يوجد في الواقع دولة، أو حكومة، أو مُؤسسة تستخدم المركزية المطلقة، أو اللامركزية المطلقة، وإنما تستخدم في الواقع خليطاً مثالياً منهما بطريقةٍ مُتوازنةٍ، يضمن تحقيق الغايات، والأهداف، وبحيث كلما ازداد التوجه نحو المركزية الإدارية سُمِّيَ النظام عندها بالنظام المركزي، وكلما ازداد التوجه نحو اللامركزية سُمِّيَ النظام عندها بالنظام اللامركزي. وتزداد أهمية المركزية، واللامركزي الإدارية عند الحديث عن التنمية المكانية، حيث يُنظر إلى التنمية في عمومها على أنها عملية خلق النمو، والتغيير الإيجابي، أو القيمة المضافة المادية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الديموغرافية. كما أن هناك من عرفها بأنها حالة محددة من النمو، أو هي فعل أو عملية تطوير، كما أن هناك من نظر إليها على أنها عملية مستمرة لتحسين الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية لجودة الحياة والسعادة.

في حين تُعرف التنمية المكانية (Location /Place Development)، أو جغرافيا التنمية (Development Geography) بأنها ذلك الفرع من فروع الجغرافيا الذي يُشير إلى مُستوى المعيشة، ونوعية الحياة لسكانها من البشر.

1.2الدراسات السابقة:

بعد زوال الأنظمة الهرمية والمركزية من أعلى إلى أسفل كنموذج للإدارة المثالية، حيث شهدت البلدان النامية تحولًا نموذجيًا نحو الأنظمة اللامركزية التي تهدف إلى نقل سلطات الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية (Mbate, 2017). هذا التوجه اكتسب مكانة بارزة في العقدين الماضيين، حيث يُنظر إلى الحكومات المركزية على أنها مُسيئة، وفاسدة، ولا تقدم سوى القليل من الخدمات لتكون مسؤولة أمام المواطنين. وعليه، ومن خلال تقريب الحكومة من الشعب، من المتوقع أن تُؤسس اللامركزية إدارة ديمقراطية تعزز كفاءة التخصيص، والإنتاجية (Smith & Revell, 2016)، (Smoke & White, 2005)،

ونتيجةً لذلك، قام أكثر من نصف البلدان الأفريقية على الأقل بتبني اللامركزية السياسية، والمالية، والإدارية من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (World Bank, 2011, Yilmaz, 2009).

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الإصلاح التنظيمي بالتوجه نحو اللامركزية، فإن نتائج اللامركزية متناقضة بين البلدان، وداخلها، مع تباين ملحوظ في النتائج المتعلقة بالحوكمة، وتوفير الخدمات العامة، ففي الوقت الذي تُؤكد فيه العديد من الدراسات الأثر الإيجابي للامركزية (Faguet, 2012)، (Albornoz-Crespo & Cabrales, 2013). كما أظهرت دراسات أخرى تأثيرها الضار (Treisman, 2006)، وأخرى لم تُظهر أي تأثير على الإطلاق (Khaleghian, 2003)، أو نتائج متضاربة (Smith & Revell, 2016). ولكن بشكلٍ عام، تُظهِر الأدلة المستمدة من تجارب الدول المختلفة أن الآثار الاقتصادية، والسياسية، للامركزية مُحددة بالسياق والوقت، ولا يُمكن تعميمها.

1.3 مشكلة الدراسة:

تُعدُّ المركزية واللامركزية إتجاهاتٍ تنظيميةٍ تلجأ إليها الدول، والحكومات، والمؤسسات لإدارة شؤونها، وتحقيق غاياتها، وأهدافها، فإذا أحسن استخدام الخيار التنظيمي الأنسب كانت النتائج إيجابية، وتحققت مؤشرات الأداء، وإذا أخفق في اختيار الخيار الأنسب كانت النتائج غير ذلك.

إنَّ العبرة في الإدارة ليست باتباع النظام المركزي، أو اللامركزي، وإنما العبرة باختيار التوجه التنظيمي الفاعل، الذي يضمن تحقيق الأهداف، وتقديم الخدمات للمُستفيدين بكفاءة، بما يضمن تحقيق المستهدفات التنموية المكانية للمؤسسات، والمدن، والولايات، والدول، إذ تتسبب برامج التنمية غير المتزنة في العالم، والمتركزة في مناطق بعينها دون غيرها إلى وجود اختلالات ديموغرافية خطيرة في توزيع الكثافة السكانية، حيث بلغ معدل التفاوت الديموغرافي العالمي حوالى (0.05%)، بينما في ليبيا وصل إلى (1%)، ونتيجة لهذا الاختلال يوجد أكثر من (80%) من الليبيين على رقعة جغرافية لا تتجاوز ربع مساحة البلد، وهذا الأمر صاحبه تنمية مكانية في مواقع جغرافية بعينها على حساب مواقع جغرافية أخرى في ذات البلد. كما أشارت بعض التقارير إلى وجود إشكاليات حقيقية تتعلق بعدم

تحقيق مفهوم التنمية المكانية بشكلٍ فعال خلال فترة ما قبل ثورة 17 / فبراير / 2022م، كما أن عدم الاستقرار السياسي، والأمني، والانقسام في فترة ما بعد الثورة أثَّر بشكلٍ كبيرٍ في وجود خطط فعالة للتنمية المكانية خاصة مع حدوث حالة من التفكك في بعض المناطق، وسيطرت جماعات دون الدولة على الموارد في مناطق أخرى (تقرير المنظمة الليبية للسياسات، والاستراتيجيات، 2016م). هذه الأمور في مجملها دفعت باتجاه تقصي موضوع المركزية الإدارية، وعلاقته بالتنمية المكانية في ليبيا.

1.4أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. استطلاع آراء أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية نحو دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية.
2. تحديد فيما إذا كان هناك فروقات جوهرية بين إجابات أعضاء هيأة التدريس تُعزى للعوامل الديموغرافية.
3. تقديم بعض المضامين والتوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

1.5فرضيات الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة الإستطلاعية، صِيغت مجموعة فرضيات، وذلك على النحو الآتي:

1. لا يوجد تأثير للمركزية الادارية على تحقيق التنمية المكانية في ليبيا من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس المشاركين في الدراسة الحالية.
2. لا يوجد تأثير للبُعد الجغرافي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.
3. لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.
4. لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.
5. لا يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.

6. لا يوجد تأثير لمتغير الدرجة العلمية على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.
7. لا يوجد تأثير لمتغير النوع على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بتأثير المركزية على تحقيق التنمية المكانية.

1.6منهجية الدراسة:

لأجل تحقيق هذه الدراسة الاستطلاعية أتبعت منهجية علمية، تقوم على أربع مراحل رئيسة، وهي على النحو الآتي:

1. مطالعة الدراسات السابقة، والأدبيات ذات العلاقة بموضوع المركزية الإدارية وعلاقتها بالتنمية المكانية، وقد تبين من هذه المطالعة وجود ندرة شديدة في المنشورات العلمية المحلية عن العلاقة بين المركزية الإدارية، والتنمية المكانية في ليبيا.
2. صُمِّمَت إستمارة استبانة تُغطي أبعاد المركزية الإدارية، وتأثيرها على التنمية المكانية في ليبيا، ثم حُكِّمَت من قِبل نُخبة من أعضاء هيأة التدريس الجامعي، ليعقب ذلك إعادة تفريغ أسئلة إستمارة الاستبانة في نموذج القوقل الإلكتروني، وذلك لإعداد إستمارة استبانة إلكترونية سهلة النشر، والتعميم لتصل إلى أكبر عدد مُمكن من أعضاء هيأة التدريس الجامعي بأقصر فترة زمنية مُمكنة، حيث أستخدمت مجموعات الواتسآب، والفايبر، والفيسبوك الخاصة بأعضاء هيأة التدريس الجامعي في ليبيا، وقد كان من نتيجة هذه الخطوة تجميع عدد 277 إستمارة إستبانة صالحة للتحليل من أصل 384 إستمارة مُستهدفة لمجتمع الدراسة، بمعدل إستجابة بلغ (72%)، وهو معدل مناسب يُمكن من خلاله الحصول على صورة واضحة عن دور المركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا.
3. عقب ذلك بدأت عملية تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وقد أختبرت درجة الإعتمادية لإستمارة الإستبانة، وتبين أن قيمتها (98.7%)، وهي تتجاوز الحد الأدنى المسموح به (0.70) في العلوم الاجتماعية (Nunnally & Bernstein, 1994; George & Mallery, 2003). كذلك أختبر شكل توزيع البيانات، وتبين أنها تتبع التوزيع غير الطبيعي، مما دفع باتجاه إستخدام الأدوات الإحصائية غير البارامترية، أو اللامعلمية كما

هو واضح في الجزء الإحصائي من الدراسة.

1.7الجانب التطبيقي للدراسة:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها كان من الضروري إجراء دراسة ميدانية لتقصي وجهات نظر النُخب الجامعية من أعضاء هيأة التدريس في الجامعات الليبية بخصوص دور المركزية في التنمية المكانية في ليبيا. وفي هذا الشأن جُمِّعت بيانات إستمارة الإستبانة، ثم حُلِّلَت باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) كما هو مُوَضَّحٌ أدناه.

1.7.1 البيانات الديموغرافية

أولاً: تصنيف المُشاركين حسب متغير النوع

يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب متغير النوع.

جدول (1) توزيع المُشاركين حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	168	60.6
انثى	109	39.4
المجموع	277	100

الجدول رقم (1) أعلاه يوضح توزيع المشاركين حسب متغير النوع، حيث كانت نسبة الذكور (61%) تقريباً، والإناث 39% تقريباً، وهذه النسبة تُعد مناسبة إحصائياً لإجراء مقارنات بين الفئتين فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

ثانياً: تصنيف المُشاركين حسب متغير المؤهل العلمي

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي.

جدول(2) توزيع المُشاركين حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	123	%44.4
ماجستير	154	%55.6
المجموع	277	100

الجدول رقم (2) أعلاه يوضح توزيع المشاركين حسب متغير المؤهل العلمي للمُشاركين، حيث كانت نسبة حملة الدكتوراه (44%) تقريباً، وحملة الماجستير (56%) تقريباً، وهذه النسبة تُعد مناسبة لإجراء المقارانات الإحصائية فيما يتعلق بوجهات نظر المشاركين من أعضاء هيأة التدريس فيما يخص مشكلة، وأهداف الدراسة.

ثالثاً: تصنيف المُشاركين حسب متغير الدرجة العلمية:

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لمتغير الدرجة العلمية.

جدول (3) توزيع المُشاركين حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
أستـــــاذ	35	12.6
أستاذ مشـارك	32	11.6
أستاذ مساعـد	65	23.5
محاضـــر	91	32.9
محاضر مساعـد	54	19.5
المجمـــوع	277	100

الجدول رقم (3) أعلاه يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية، حيث كان هناك نوع من التقارب في نسب المشاركين من حيث الدرجة العلمي، مع وجود ارتفاع بسيط في بعض الدرجات مثل درجة محاضر (33%) تقريباً، وأستاذ مساعد (24%)، يليها محاضر مساعد (20%) تقريباً، في حين تقاربت نسب درجتي الأستاذ والأستاذ المشارك (12%)، وهذه النسبة تُعد مناسبة لإجراء المقارنات الإحصائية فيما يتعلق بوجهات نظر المشاركين من أعضاء هيأة التدريس فيما يخص مشكلة، وأهداف الدراسة.

رابعاً: تصنيف المُشاركين حسب سنوات الخبرة:

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين حسب متغير سنوات الخبرة.

جدول (4) توزيع المُشاركين حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
15 سنة فأكثر	146	72.5
من 5 – اقل من 15 سنة	91	32.9
اقل من 5 سنوات	04	41.4
المجمـــوع	277	100

الجدول رقم (4) أعلاه يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة للمُشاركين، حيث كان هناك نوع من التقارب في نسب المشاركين من حيث الدرجة العلمية، مع وجود ارتفاع بسيط في بعض الدرجات مثل درجة محاضر (33%) تقريباً، وأستاذ مساعد (24%)، يليها محاضر مساعد (20%) تقريباً، في حين تقاربت نسب درجتي الأستاذ والأستاذ المشارك (12%)، وهذه النسبة تُعد مناسبة لإجراء المقارنات الإحصائية فيما يتعلق بوجهات نظر المشاركين من أعضاء هيأة التدريس فيما يخص مشكلة، وأهداف الدراسة.

خامساً: تصنيف المُشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي:

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين في الدراسة حسب متغير التخصص العلمي للمُشاركين.

جدول (5) توزيع المُشاركين في الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
علوم متنوعـــة	105	37.9
علوم إجتماعيـــة	74	26.7
علوم تقنية وهندسية	44	15.9
علوم طبيـــة	54	19.5
المجمـــوع	277	100

الجدول رقم (5) أعلاه يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب متغير التخصص العلمي، حيث كان هناك نوع من التقارب في نسب المشاركين من حيث التخصصات العلمية مثل العلوم التقنية والهندسية (16%)، والعلوم الطبية (20%) تقريباً، في حين كان هناك درجة من التباعد في نسب التخصصات الأخرى: العلوم الاجتماعية (27%)، علوم متنوعة (38%)، وهذه النسبة تُعد مناسبة لإجراء المقارنات الإحصائية فيما يتعلق بوجهات نظر المشاركين من أعضاء هيأة التدريس فيما يخص مشكلة، وأهداف الدراسة.

سادساً: تصنيف المُشاركين في الدراسة حسب متغير الجنسية:

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين في الدراسة حسب مُتغير الجنسية.

جدول (6) توزيع المُشاركين في الدراسة حسب مُتغير الجنسية

الجنسية	التكرار	النسبة المئوية
ليبـــــي	274	98.9
غير ليبـــي	3	1.1
المجمـــوع	277	100

الجدول رقم (6) أعلاه يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب مُتغير الجنسية، حيث يتضح هيمنة العنصر الليبي بغالبية مُطلقة بلغت (99%)، وهذه النسبة تُشير إلى مُتغير الجنسية لن يكون له أي دور في إجراء المقارنات الإحصائية نظراً لأن الإجابات تعكس وجهات نظر العناصر الليبية.

سابعاً: تصنيف المُشاركين حسب التوزيع الجغرافي:

يوضح الجدول أدناه توزيع المشاركين في الدراسة حسب متغير التوزيع الجغرافي.

جدول (7) توزيع المُشاركين في الدراسة حسب مُتغير الموقع الجغرافي

التوزيع الجغرافي للمشاركين	التكرار	النسبة المئوية
المنطقة الشرقيـة	156	56.3
المنطقة الغربيـة	83	30.0
المنطقة الجنوبيـة	38	13.7
المجمـــوع	277	100

الجدول رقم (7) أعلاه يوضح توزيع المشاركين في الدراسة حسب مُتغير المنطقة الجغرافية، حيث بلغت نسبة المشاركين من أعضاء هيأة التدريس من المنطقة الشرقية (56.3%)، والمنطقة الغربية (30%)، والجنوبية (13.7%) على التوالي، وهذه التوزيعة النسبية الجغرافية يُمكن أن تكون مقبولة لإعطاء صورة واقعية إلى حدٍ بعيدٍ عن دور المركزية في التنمية المكانية من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس من هذه المناطق الجغرافية المتباعدة من الدولة الليبية.

1.7.2 متوسط وجهات نظر أعضاء هيأة التدريس فيما يتعلق بدور المركزية في التنمية المكانية:

بما أن الهدف الرئيس للدراسة هو التعرف على دور المركزية في التنمية المكانية في ليبيا، جُمِّعَت استجابات المشاركين في أعضاء هيأة التدريس بمختلف الجامعات الليبية، ثم حُللت

البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي المتخصص في العلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك كما هو مُبين في الدول رقم (8) أدناه.

جدول (8) استجابات المُشاركين فيما يتعلق بدور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا

الفقرة		غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الدرجة
تُسهم المركزية الإدارية في تحقيق التنمية الإدارية في ليبيا.	العدد	52	116	36	58	15	2.52	1.17	منخفضة
	%	18.8	41.9	13	20.9	5.4			
تُسهم المركزية الإدارية في تنمية الموارد البشرية في ليبيا.	العدد	48	126	30	58	15	2.52	1.16	منخفضة
	%	17.3	45.5	10.8	20.9	5.4			
تُسهم المركزية الإدارية في ضمان توزيع عادل للثروة لجميع المواطنين في كل ربوع الوطن الحبيب.	العدد	66	106	35	51	19	2.46	1.23	منخفضة
	%	23.8	38.3	12.6	18.4	6.9			
تُسهم المركزية في ضمان تدفق كامل للمعلومات عن كل المناطق في ليبيا.	العدد	45	91	39	75	27	2.81	1.27	متوسطة
	%	16.2	32.9	14.1	27.1	9.7			
تُسهم المركزية في ضمان تدفق سريع للمعلومات عن كل المناطق في ليبيا.	العدد	44	93	55	62	23	2.74	1.21	متوسطة
	%	15.9	33.6	19.9	22.4	8.3			
تُسهم المركزية في ضمان تدفق دقيق للمعلومات عن كل المناطق في ليبيا.	العدد	45	97	39	77	19	2.74	1.22	متوسطة
	%	16.2	35	14.1	27.8	6.9			
تُسهم المركزية في ضمان تدفق دقيق للمعلومات بين جميع المدن والمناطق في ليبيا.	العدد	41	102	50	62	22	2.72	1.17	متوسطة
	%	14.8	36.8	18.1	22.4	7.9			
تُسهم المركزية الإدارية في ضمان انسيابية المعلومات بين الإدارات المركزية وفروعها.	العدد	32	89	47	91	18	2.91	1.12	متوسطة
	%	11.6	32.1	17	32.9	6.5			
تُسهم المركزية الإدارية في ضمان سرعة انسيابية المعلومات بين الإدارات المركزية وفروعها.	العدد	36	86	55	87	13	2.84	1.15	متوسطة
	%	13	31	19.9	31.4	4.7			
تسهم المركزية الإدارية في معرفة كل متطلبات المناطق الجغرافية بالدقة الكافية.	العدد	45	105	47	65	15	2.64	1.164	متوسطة
	%	16.2	37.9	17	23.5	5.4			
يمكن من خلال المركزية الإدارية وضع خطط استراتيجية مثالية للمناطق والفروع بسهولة.	العدد	41	98	39	77	22	2.79	1.23	متوسطة
	%	14.8	35.4	14.1	27.8	7.9			
يمكن من خلال المركزية الإدارية إشباع حاجات ورغبات المواطنين بالمناطق الجغرافية بكفاءة.	العدد	56	113	37	56	15	2.5	1.18	منخفضة
	%	20.2	40.8	13.4	20.2	5.4			
يمكن من خلال المركزية الإدارية الاستجابة للطلبات الطارئة للمناطق الجغرافية والفروع.	العدد	54	114	39	54	16	2.51	1.18	منخفضة
	%	19.5	41.2	14.1	19.5	5.8			
يمكن من خلال المركزية الإدارية ضمان توفر الخدمات العامة المتميزة للمواطنين في كل المناطق الليبية.	العدد	56	108	42	57	14	2.51	1.17	منخفضة
	%	20.2	39	15.2	20.6	5.1			
يمكن من خلال المركزية تحقيق تنمية صناعية في المناطق الجغرافية المتباعدة.	العدد	54	107	41	62	13	2.54	1.17	منخفضة
	%	19.5	38.6	14.8	22.4	4.7			
يمكن من خلال المركزية الإدارية توفير الخدمات الأمنية للمواطنين في المناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	42	97	55	66	17	2.71	1.16	متوسطة
	%	15.2	35	19.9	23.8	6.1			
يمكن من خلال المركزية الإدارية في ليبيا توفير خدمات إتصالات متميزة في المناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	36	102	45	77	17	2.77	1.17	متوسطة
	%	13	36.8	16.2	27.8	6.1			
يمكن من خلال المركزية الإدارية الإدارية خلق كيانات مؤسسية فاعلة في المناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	44	101	51	68	13	2.66	1.15	متوسطة
	%	15.9	36.5	18.4	24.5	4.7			
يمكن من خلال المركزية تقديم خدمات الدعم اللازمة للمناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	48	104	55	56	14	2.58	1.14	منخفضة
	%	17.3	37.5	19.9	20.2	5.1			
يمكن من خلال المركزية الإدارية توفير ميزانيات مناسبة للمناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	55	96	49	61	16	2.59	1.19	منخفضة
	%	19.9	34.7	17.7	22	5.8			
يمكن من خلال المركزية الإدارية في ليبيا إدراك المتطلبات التنموية المستقبلية للمناطق الجغرافية المتباعدة بدقة كافية.	العدد	50	98	49	66	14	2.62	1.18	متوسطة
	%	18.1	35.4	17.7	23.8	5.1			
يمكن من خلال المركزية الإدارية توفير ذات الخدمات العامة في كل ربوع الدولة الليبية.	العدد	58	102	49	55	13	2.51	1.16	منخفضة
	%	20.9	36.8	17.7	19.9	4.7			
يمكن من خلال المركزية الإدارية في ليبيا بناء أنظمة تعليمية متميزة في المناطق الجغرافية المتباعدة.	العدد	47	96	52	66	16	2.67	1.18	متوسطة
	%	17	34.7	18.8	23.8	5.8			
يمكن من خلال المركزية الإدارية في ليبيا تأمين أنظمة صحية متميزة في المناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	50	99	45	70	13	2.63	1.18	متوسطة
	%	18.1	35.7	16.2	25.3	4.7			
يمكن من خلال المركزية الإدارية تحقيق تنمية بشرية رائدة في المناطق الجغرافية المتباعدة في ليبيا.	العدد	46	113	46	60	12	2.56	1.13	منخفضة
	%	16.6	40.8	16.6	21.7	4.3			
تضمن المركزية الإدارية توفر المعلومات المهمة للمواطنين بالكمية والتوقيت والجودة المناسبة.	العدد	42	101	52	68	14	2.68	1.19	متوسطة
	%	15.2	36.5	18.8	24.5	5.1			
المركزية الإدارية في ليبيا أراها الخيار الأوحد للتنمية في كل ربوع ليبيا الحبيبة.	العدد	73	92	46	54	12	2.42	1.19	منخفضة
	%	26.4	33.2	16.6	19.5	4.3			
المتوسط الحسابي العام		2.63							متوسطة
الانحراف المعياري العام		0.98							

من خلال استعراض المتوسط العام لوجهات نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، والمعروضة في الجدول رقم (8) أعلاه يتضح جلياً ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، إذ بلغ المتوسط العام (2.63) وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وهذا التفسير استند إلى التصنيف الإحصائي الآتي: (1 – 2.59 للدلالة على المستوى المنخفض للاستجابة، 2.60 – 3.39 المستوى المتوسط، 3.40 – 5 المستوى المرتفع). أيضاً يتضح من المتوسطات الفردية لجميع العبارات الواردة في الجدول ضعف دور المركزية الإدارية في التنمية المكانية في ليبيا، حيث تراوحت المتوسطات الفردية هي الأخرى بين المستوى المنخفض، والمتوسط، مع غيابٍ تامٍّ للمُستوى العالي، وهذه النتائج في مُجملها تُشِير إلى عدم قدرة النظام المركزي الإداري المطبق في ليبيا على تحقيق المستهدفات التنموية في المناطق الجغرافية المنتشرة في ربوع الدولة الليبية كافَّة.

1.7.3 اختبار فرضيات الدراسة:

بما أن المتوسط العام، والمتوسطات الفردية لوجهات نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية المعروضة في الجدول رقم (8) أشارت إلى ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، ولأجل التأكيد على درجة صحة، أو دقة هذه الإجابات، بات لزاماً إجراء المزيد من الاختبارات الإحصائية.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي:

اختبار التوزيع الطبيعي يُستخدم للتعرف على طبيعة توزيع البيانات فيما إذا كانت التوزيع الطبيعي، أو غير الطبيعي، وقد استخدم تحليل كولموقروف – سميرنوف، وشابيروا ويلك، كما هو مُوضَّحٌ أدناه.

جدول (9) اختبار التوزيع الطبيعي

شابيرو – والك			كلموقروف – سيمرانوف		
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائية الاختبار	الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	الإحصائية الاختبار
0.000	277	0.968	0.000	277	0.085

من الجدول رقم (9) يتضح أن قيمة إحصائي الإختبار لتحليلي (كولموقروف – سيمرنوف، وشابيرو – ويلك) أقل من مُستوى المعنوية (0.05)، مما يعني أن البيانات لا

تتوزع وفقاً للتوزيع الطبيعي، وبالتالي لا يُمكن تطبيق الاختبارات المعلمية، ولابد من اللجوء إلى الإختبارات الإحصائية اللامعلمية (Non-parametric Tests).

ثانياً: إختبار الفرضية الرئيسية:

لأجل تحقيق هدف الدراسة، كان لابد من صياغة بعض الفرضيات ذات العلاقة، وذلك على النحو الآتي:

أ. الفرضية الصفرية : لايوجد تأثير للمركزية الادارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا.

ب. الفرضية البديلة : يوجد تأثير للمركزية الادارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيـا.

وقد وُجِدَ أن اختبار الاشارة اللامعلمي (Sign Test)، هو البديل المناسب لاختبار t المعلمي، وذلك على النحو الآتي:

جدول (10) اختبار الاشارة لمُتوسط مجتمع واحد

م	الفئة	نسبة الاختبار	الدلالة الاحصائية
الفئة الاولى	<= 3	.500	.0000
الفئة الثانية	> 3		

يوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار الإشارة اللاملعمي لاختبار الفرضية الصفرية الرئيسية، حيث من الواضح أن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية عند (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية "لا يوجد تأثير للمركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا"، وقبول الفرضية البديلة "يوجد تأثير للمركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا"، وقد اتضح أن هذا التأثير سلبي، حيث اتجهت مُتَوَسِّطات آراء المشاركين من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية نحو الدور السلبي للمركزية الإدارية وأثره على التنمية المكانية، وذلك كما هو واضحٌ من قيمة المتوسط العام لاستجابات المبحوثين من عينة الدراسة، والبالغ (2.63) من أصل (5) نقاط على مقياس ليكرت، وهو أقل من الوسط الافتراضي لمتوسط الاستجابات (3) نقاط.

1. اختبار تأثير العوامل الديموغرافية للمُشاركين:

لأجل التأكيد على دقة نتيجة الدراسة بوجود تأثير غير إيجابي للمركزية الإدارية على التنمية المجتمعية في ليبيا، كان لابد من إجراء بعض الاختبارات الداعمة باستخدام العوامل الديموغرافية للمُشاركين، واختبار درجة تأثيرها على تغيير/ عدم تغيير نتيجة الدراسة. حيث تم قياس مدى تأثير مجموعة من المتغيرات الديموغرافية على متغير متوسط استجابات

المشاركين في الدراسة، وذلك بالتحقق مما إذا كان من المحتمل أن يكون هناك علاقة بين مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، وكل مُتغير من المتغيرات الديموغرافية، وهي : البُعد الجغرافي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص العلمي، الدرجة العلمية، ونوع المشاركين في الدراسة باعتبار أن المستهدف في الاختبار هو متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، وهو مُتغير اسمي (nominal) ، والمتغيرات الديموغرافية وهي مُتغيرات اسمية (nominal) أو رتبية (ordinal) ، واستُخدم اختبار مُربع كاي للاستقلالية، حيث يُعد هذا الإختبار هو المناسب في مثل هذه الحالات باعتبار أن الدراسة تسعى للتحقق من أن متوسط إستجابات المشاركين غير مرتبط، أو غير مُتأثر بأي مُتغير من المتغيرات الديموغرافية.

أ. قياس أثر البُعد الجغرافي:

- لايوجد تأثير للبُعد الجغرافي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير للبُعد الجغرافي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.

وفي هذا الشأن أستخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير البُعد الجغرافي، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيآة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (11) أدناه:

جدول (11) اختبار مربع –كاي: البُعد الجغرافي، ومتوسط استجابة المُشاركين

البيان		المنطقة			المجموع
		الشرقية	الغربية	الجنوبية	
مستوى الاستجابة	منخفض	88	40	23	151
	متوسط	31	16	10	57
	مرتفع	37	27	5	69
المجموع		156	83	38	277

قيمة مربع كاي	5.808
درجة الحرية	4
الدلالة الاحصائية	0.214

يُوضِّح الجدول رقم (11) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالإطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.214)، وهي أكبر من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن رفضِ الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير للبُعد الجغرافي على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، مقابل الفرضية البديلة غير المقبولة:

"يوجد تأثير للبُعد الجغرافي على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة. وهذه النتيجة تحمل مضمونٍ واحدٍ واضحٍ، وهو أنه رغم اختلاف المناطق الجغرافية للمُشاركين في الدراسة من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، إلاَّ أن إجاباتهم اتفقت تقريباً على نتيجةٍ واحدةٍ، وهي ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق أهداف التنمية المكانية في ليبيا.

ب. قياس أثر متغير المُؤهل العلمي:

- لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.

وفي هذا الشأن استخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير المؤهل العلمي، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيآة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (12) أدناه:

جدول (12) اختبار مربع –كاي : المؤهل العلمي، واستجابة المشاركين

البيان		المؤهل العلمي		المجموع
		دكتوراه	ماجستير	
مستوى الاستجابة	منخفض	75	76	151
	متوسط	23	34	57
	مرتفع	25	44	69
المجموع		123	154	277

قيمة مربع كاي	3.941
درجة الحرية	2
الدلالة الاحصائية	0.139

يُوضِّح الجدول رقم (12) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالاطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.139)، وهذه القيمة أكبر من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن رفضِ الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، "مقابل الفرضية البديلة المرفوضة: "يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة. وهذه النتيجة تحمل مضمونٍ واضحٍ، وهو أنه رغم اختلاف المؤهلات العلمية للمُشاركين في الدراسة من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية (ماجستير / دكتوراة)، إلاَّ أن إجاباتهم اتفقت تقريباً على نتيجةٍ واحدةٍ، وهي ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق أهداف التنمية المكانية في ليبيا.

ت. قياس أثر متغير سنوات الخبرة:

- لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير لمتغير سنوات على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراســـة.

وفي هذا الشأن استخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير سنوات الخبرة، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيآة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (13) أدناه:

جدول (13) اختبار مربع – كاي: سنوات الخبرة، واستجابة المشاركين

البيان		الخبرة بالسنوات			المجموع
		15سنة فاكثر	– 5من اقل 15	اقل من 5	
مستوى الاستجابة	منخفض	92	46	13	151
	متوسط	32	15	10	57
	مرتفع	22	30	17	69
المجموع		146	91	40	277

قيمة مربع كاي	20.019
درجة الحرية	4
الدلالة الاحصائية	0.000

يُوضِّح الجدول رقم (13) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالإطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.000)، وهي أقل من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، "لصالح الفرضية البديلة المقبولة: "يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة. وهذه النتيجة تعني أن المشاركين في الدراسة اختلفوا في تقييمهم لتأثير المركزية الإدارية على التنمية المكانية وفقاً لسنوات خبرتهم، ويعزى ذلك لوجود فرق في متوسط استجابة فئات متغير سنوات الخبرة عن دور المركزية في التنمية وللاستدلال بشكل اكبر وذلك باختبار الفرضية الآتية:

- مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة متساوي في مجموعات (فئات) سنوات الخبرة.
- مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة غير متساوي في مجموعات (فئات) سنوات الخبرة (على الأقل هناك متوسط مختلف).

وقد تم تطبيق اختبار(Kruskal Wallis Test) اللامعلمي حيث جاءت نتائجه على النحو الآتي:

جدول (14) اختبار كرسكال – واليس (سنوات الخبرة ومُتوسط إستجابات المشاركين)

القيم	البيان
7,007	قيمة مربع كاي
2	درجات الحرية
0.03	الدلالة الاحصائية

وبالنظر للجدول رقم (14) اعلاة نلاحظ أن قيمة الدلالة الاحصائية 0.03 أصغر من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يمكن قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول بأن مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة غير متساوي وفقا لسنوات خبرة المشاركين، بمعنى أنه على الأقل هناك متوسط استجابة مختلف. ولتحديد أي متوسط فئة تختلف استخدم اختبار (Mann-Whitney Test)، وقُسمت المجموعات على النحو الآتي: (أكثر من 15 سنة خبرة)، (من 5 إلى 10 سنوات خبرة)، (أقل من 5 سنوات خبرة)، واختبرت الفرضيات على النحو الآتي:

- مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة متساوي في المجموعتيـن.
- مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة غير متساوي في المجموعتين.

جدول (15) اختبار مانويتني للمقارنات الثنائية

الدلالة الاحصائية	المقارنات الثنائية
0.074	أكثر من 15 سنة – 5 إلى 10 سنوات / (1 – 2)
0.017	أكثر من 15 سنة –أقل من 5 سنوات / (1 – 3)
0.355	أقل من 5 سنوات – 5 إلى 10 سنوات / (2 – 3)

وبالنظر إلى الجدول (15) أعلاه نلاحظ عند مقارنة الفئة الأولى (اكثر من 15 سنة خبرة)، مع الفئة الثانية (5 الى 10 سنوات خبرة) بأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.074، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إستجابات المشاركين في المجموعتين الأولى والثانية. ومن جانب آخر نجد أنه عند مقارنة الفئة الأولى (أكثر من 15 سنة خبرة)، مع الفئة الثالثة (أقل من 5 سنوات خبرة) بأن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.017، وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، وهنا لا يمكن قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطي إستجابات المشاركين في المجموعتين الأولى والثالثة. أخيراً نرى بأنه عند مقارنة الفئة الثانية (5

الى 10 سنوات خبرة)، مع الفئة الثالثة (أقل من 5 سنوات خبرة) أن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي 0.355، وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي يمكن القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي إستجابات المشاركين في المجموعتين الثانية والثالثة، ويُستخلص من ذلك أن الاختلافات المعنوية الناتجة بسبب وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مُتوسطي إستجابات المشاركين في الفئة الأولى (أكثر من 15 سنة خبرة)، مع الفئة الثالثة (أقل من 5 سنوات خبرة) هو عامل الخبرة لصالح الأكثر سنوات خبرة في الجامعات الليبية.

ث. قياس أثر متغير التخصص العلمي:

- لا يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.

وفي هذا الخصوص استخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير التخصص العلمي، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيآة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (16) أدناه:

جدول (16) اختبار مربع – كاي: التخصص العلمي، واستجابة المشاركين

البيان		التخصص العلمي				المجموع
		علوم متنوعة	علوم اجتماعية	علوم تقنية وهندسية	علوم طبية	
مستوى الاستجابة	مستوى استجابة منخفض	56	42	27	26	151
	مستوى استجابة متوسط	21	12	9	15	57
	مستوى استجابة مرتفع	28	20	8	13	69
المجموع		105	74	44	54	277
قيمة مربع كاي		4.015				
درجة الحرية		6				
الدلالة الاحصائية		0.675				

يُوضِّح الجدول رقم (16) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالاطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة: أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.675)، وهي أكبر من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن رفضِ الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، "مقابل الفرضية البديلة المرفوضة: "يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة. وهذه النتيجة تعني أنه رغم اختلاف التخصص العلمي للمُشاركين في الدراسة من

أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية (علوم طبية، علوم تقنية وهندسية، علوم اجتماعية، علوم أخرى متنوعة)، إلاَّ أن إجاباتهم أجمعت تقريباً على نتيجةٍ واحدةٍ، وهي عدم قدرة المركزية الإدارية على تحقيق أهداف التنمية المكانية في ليبيا.

ج. قياس أثر متغير الدرجة العلمية:

- لا يوجد تأثير لمتغير الدرجة العلمية على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير لمتغير الدرجة العلمية على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.

وفي هذا الشأن استخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير الدرجة العلمية، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (17) أدناه:

جدول (17) اختبار مربع – كاي: الدرجة العلمية، واستجابة المشاركين

البيان		الدرجة العلمية					المجموع
		أستاذ	أستاذ مساعد	أستاذ مشارك	محاضر	محاضر مساعد	
مستوى الاستجابة	منخفض	21	38	21	47	24	151
	متوسط	6	12	7	16	16	57
	مرتفع	8	15	4	28	14	69
المجموع		35	65	32	91	54	277

قيمة مربع كاي	8.562
درجة الحرية	8
الدلالة الاحصائية	0.381

يُوضِّح الجدول رقم (17) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالاطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.381)، وهي أكبر من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن رفضِ الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، "مقابل الفرضية البديلة المرفوضة: "يوجد تأثير لمتغير الدرجة العلمية على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة. وهذه النتيجة مضمونها العلمي أنه رغم اختلاف الدرجة العلمية للمُشاركين في الدراسة من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية (أستاذ، أستاذ مُشارك، أستاذ مُساعد، مُحاضر، مُحاضر مُساعد)، إلاَّ أن إجاباتهم اتفقت تقريباً على نتيجةٍ واحدةٍ، وهي عدم قدرة النظام المركزي الإداري على تحقيق أهداف التنمية المكانية في ليبيا.

ح. قياس أثر متغير النوع:

- لا يوجد تأثير لمتغير النوع على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.
- يوجد تأثير لمتغير النوع على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.

وفي هذا الشأن استخدم اختبار الاستقلالية (اختبار مربع كاي) بين متغير النوع، والمتوسط العام لاستجابات المشاركين من أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية، وقد كانت النتيجة كما هو معروض بالجدول رقم (18) أدناه:

جدول (18) اختبار مربع –كاي: مُتغير النوع، واستجابة المشاركين

البيان		نوع المشارك		المجموع
		أنثى	ذكر	
مستوى الاستجابة	منخفض	46	105	151
	متوسط	24	33	57
	مرتفع	39	30	69
المجموع		109	168	277
قيمة مربع كاي		13.7		
درجة الحرية		2		
الدلالة الاحصائية		0.001		

يُوضِّح الجدول رقم (18) نتائج اختبار الاستقلالية. وبالاطلاع على النتائج النتائج أعلاه يُمكن مُلاحظة أن قيمة الدلالة الإحصائية تُساوي (0.001)، وهي أقل من مُستوى المعنوية (0.05)، لذلك لا يُمكن قبول الفرضية الصفرية القائلة: "لا يوجد تأثير لمتغير النوع على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، لصالح الفرضية البديلة المقبولة: "يوجد تأثير لمتغير النوع على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، وبما أن هناك فرق ذو دلالة معنوية بين متوسطي الاستجابة لكلا النوعين الذكور، والإناث، أحتسب متوسط الإستجابة، والانحرافات المعيارية لكل فئة على النحو الآتي:

جدول (19) المتوسطات والانحرافات المعيارية حسب النوع

النوع	عدد المستجيبين	متوسط المجموعة	الانحراف المعياري
انثى	109	2.909	0.08978
ذكر	168	2.4543	0.07488
	277		

يُبين الجدول رقم (19) المتوسطات، والانحرافات المعيارية لكل نوع، حيث يتضح أن المشاركات في الاستطلاع من الإناث كُنَّ يمِلن إلى إبداء رأي ذو اتجاه إيجابي مؤيداً لكون

المركزية الادارية إيجابية الأثر على التنمية المكانية، في حين رآها الذكور سلبية التأثير على التنمية المكانية. وبشكلٍ عام أظهرت استجابات النوعين قيم متقاربة في الانحرافات المعيارية، مع تباين أعلى بقليل للإناث عنه في الذكور.

وبصورةٍ عامةٍ يُمكن تلخيص وعرض الفرضيات المختبرة سابقاً في الجدول رقم (20) أدناه.

جدول (20) فرضيات الدراسة

م	الفرضية	القرار (قبول / رفض)
1	لايوجد تأثير للمركزية الادارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيـــــا.	قبول
2	لايوجد تأثير للبُعد الجغرافي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراســـة.	قبول
3	لايوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.	قبول
4	لايوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.	رفض
5	مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة غير متساوي في مجموعات (فئات) سنوات الخبرة (على الاقل هناك متوسط مختلف).	قبول
6	لايوجد تأثير لمتغير التخصص العلمي على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.	قبول
7	لايوجد تأثير لمتغير الدرجة العلمية على متوسط إستجابات المشاركين في الدراسة.	قبول
8	لايوجد تأثير لمتغير النوع على متوسط إستجابات المشاركين في الدراســـــة.	رفض

1.8أهم نتائج الدراسة:

هناك عدد من النتائج التي توصلت إليها عملية تحليل البيانات الإحصائية أبرزها ما يأتي:

1. هيمنة العنصر الليبي من أعضاء هيأة التدريس في الدراسة بغالبية مُطلقة بلغت (99%).
2. ارتفاع نسبة المشاركين في الدراسة من أعضاء هيأة التدريس الذكور (61%) عن نسبة المشاركات من الإناث (39%).
3. بلغت نسبة حملة الدكتوراه (44%) تقريباً، وحملة الماجستير (56%) تقريباً.
4. هناك نوع من التقارب في نسب المشاركين من حيث الدرجة العلمية، مع وجود ارتفاع بسيط في بعض الدرجات، مثل: درجة محاضر (33%) تقريباً، وأستاذ مساعد (24%)، يليها محاضر مساعد (20%) تقريباً، في حين تقاربت نسب درجتي الأستاذ والأستاذ المشارك (12%).

5. هناك نوع من التقارب في نسب المشاركين من حيث التخصصات العلمية، مثل: العلوم التقنية والهندسية (16%)، والعلوم الطبية (20%) تقريباً، في حين كان هناك درجة من التباعد في نسب التخصصات الأخرى: العلوم الاجتماعية (27%)، علوم متنوعة (38%).
6. بلغت نسبة المشاركين من أعضاء هيأة التدريس من المنطقة الشرقية من ليبيا (56.3%)، والمنطقة الغربية (30%)، في حين كانت مُساهمة المنطقة الجنوبية (13.7%).
7. بلغ المتوسط العام لوجهات نظر أعضاء هيأة التدريس بالجامعات الليبية فيما يتعلق بدور المركزية الإدارية في التنمية المكانية (2.63) من أصل (5) نقاط على مقياس ليكرت الخماسي، وهذا المتوسط المتدني يُشير إلى ضعف دور المركزية الإدارية في تحقيق التنمية المكانية في ليبيا، وقد تأكدت هذه النتيجة الإحصائية من خلال اختبار الإشارة اللامعلمي، والذي بدوره أكد على الدور غير الإيجابي للمركزية الإدارية على التنمية المكانية في ليبيا. هذه النتيجة تتفق مع نتائج تقارير رسمية سابقة أشارت إلى التحديات التي تنجم عن اتباع النظام المركزي في ليبيا (تقرير المنظمة الليبية للسياسات، والإستراتيجيات، 2016م). أيضًا تتفق نتيجة الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى فعالية النظام اللامركزي، ودوره في التنمية المكانية (Faguet, 2012)، (Albornoz-Crespo & Cabrales, 2013)، (Mbate, 2017)، (Smith & Revell, 2016)، (Smoke & White, 2005)، (World Bank, 2011, Yilmaz, 2009). في حين اختلفت نتيجة الدراسة مع دراسة (Treisman, 2006)، (Khaleghian, 2003)، (Smith & Revell, 2016).
8. أثبت تحليل التوزيع الطبيعي كولموقروف – سيمرنوف، وشابيرو – ويلك أن البيانات المجمعة من المشاركين في الدراسة لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، وهذا يُدلل على وجود تباين في وجهات نظر المشاركين في العموم، الأمر الذي دفع باتجاه الإختبارات الإحصائية اللامعلمية لتحليل بيانات الدراسة، واختبار فرضياتها.

9. بينت التحليلات الإحصائية أنه لاتُوجد تأثيرات للمُتغيرات الديموغرافية (البُعد الجغرافي، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الدرجة العلمية) على مُتوسط إستجابات المشاركين في الدراسة، فرغم اختلاف المكان، والمؤهل العلمي، والتخصص، والدرجة العلمية إلاَّ أن المشاركين في الدراسة مُتفقين على الدور السلبي للمركزية الإدارية على التنمية المكانية.

10. مُخالفةً للنتيجة السابقة، تبين أن هناك اختلافات في متوسطات المشاركين في الدراسة عندما أخذنا تأثير مُتغيري النوع، والخبرة.

1.9 تحديات وقيود الدراسة:

هذه الدراسة مثلها مثل غيرها من الدراسات البحثية لا تخلو من التحديات، وأوجه القصور، والتي يُمكن النظر إليها من الزوايا العلمية المتعددة لتفتح آفاقاً علمية قادمة بكيفيةٍ أو أخرى، حيث اقتصرت الإجابات على عينة الدراسة وهي (277) عضو هيأة تدريس من أصل عينة مُستهدفة قدرها (384) وفقاً لجدول (Krejcie and *Morgan, 1970*)، لذلك فإن النتائج قد لا تكون قطعية، أو نهائية بسبب ضعف تمثيل العينة لكامل مُجتمع أعضاء هيأة التدريس الجامعي في ليبيا سواءً من حيث العدد، أو طريقة الاستهداف، أو توقيت الدراسة. يُضاف إلى ذلك أن توزيع بيانات الدراسة كان غير طبيعي، مما يعني وجود تشتت، أو تباين في قيم المشاهدات الإحصائية، أو الاستجابات التي جُمِّعَتْ من المشاركين في الدراسة. أيضاً عدم توفر دراسات سابقة منشورة في ذات الموضوع جعل من المتعذر وجود أرضية علمية رصينة في الشأن الليبي يُمكن الانطلاق منها في التأصيل العلمي لموضوع الدراسة. أخيراً، في مثل هذه الدراسات الوصفية تتوقف دقة النتائج في كثيرٍ من الأحيان على دقة البيانات التي يُدلى بها، ولذلك قد تتغير النتائج مع تغير الأشخاص، أو توقيت إجراء الدراسة.

1.10 مضامين وتوصيات الدراسة:

إن التحديات التي أشارت إليها الدراسة أعلاه يُمكن النظر إليها على أنها تفتح آفاقاً علمية في مجال الموضوع في عدة مجالات أبرزها ما يأتي:

1. إعادة تكرار الدراسة في مناطق أخرى من ليبيا باستهداف أعضاء هيأة التدريس مع تجنب إشكالية عدم تمثيل العينة للمجتمع، وذلك لأجل الوصول إلى إمكانية تعميم

النتائج، ثم مقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية، وتحديد درجة الاقتراب، أو الابتعاد، والعمل على تفسير ذلك علمياً.

2. كما يُمكن في سياق التطوير البحثي، والعلمي استهداف فئات أخرى غير النخب من أعضاء التدريس مثل المهنيين، أو عامة الشعب، ثم مقارنة النتائج التي تتوصل إليها تلك الدراسات القادمة، مع نتائج الدراسة الحالية.
3. بَيَّنَتْ الدراسة الحالية أن المركزية الإدارية المطَبَّقة في ليبيا منذ عقود لم تُحَقِّق غاياتها المأمولة في التنمية المكانية، أو المكانية، وهذه النتيجة تُحَتِّم على مُتخذي القرارات في الدولة الليبية البحث عن طرق، وآليات سياسية، وإدارية، واقتصادية، واجتماعية لمعالجة عيوب المركزية الإدارية للتخفيف من آثارها على التنمية المكانية في الدولة الليبية.
4. يُمكن النظر إلى جانب أكاديمي آخر مُفيد للدراسة الحالية وهو إمكانية الاستعانة بها من قبل طلاب الدراسات العليا، والدراسات الجامعية في المؤسسات التعليمية، والانطلاق منها، والاستناد عليها في إجراء المزيد من الدراسات، والمسوح الإحصائية لتقصي موضوع المركزية ودوره في التنمية في ليبيا.
5. أيضاً قد تُفيد الدراسة الحالية الجهات السياسية في الدولة الليبية، أو المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الليبي، والاستناد عليها، والانطلاق منها في إجراء المزيد من البحوث العلمية لتحديد النظام الإداري، والسياسي الأنسب للدولة الليبية.

المصادر والمراجع:

Albornoz-Crespo, F., & Cabrales, A. 2013. Decentralization, political competition and corruption.
Journal of Development Economics, *105*, 103-111.

Blalock, H. M., Jr. (1970). Estimating measurement error using multiple indicators and several points in time. *American Sociological Review*, 35(1), 101-111.

Carmines, E. G., & Zeller, R. A. (1979). Reliability and validity assessment. Thousand Oaks, CA: Sage.

Faguet, J.P. (2012). Decentralization and Popular Democracy: Governance from Below in Bolivia. University of Michigan Press, Ann Arbor.

George, D., & Mallery, P. (2003). SPSS for Windows step by step: A simple guide and reference. 11.0 update (4th ed.). Boston: Allyn & Bacon.

Khaleghian, P. (2003). Decentralization and public services: The case of immunization. *World Bank Policy Research Working Paper* 2989, World Bank.

Krejcie, V. R. & Morgan, W. D. (1970), Determining Sample Size for Research Activities, *Educational and Psychological Measurement*, 30, 607 – 610.

Likert, R. (1931). A technique for the measurement of attitudes. Archives of Psychology. New York: Columbia University Press

Mbate, Michael (2017), Decentralisation, Governance and Accountability: Theory and Evidence, *Journal of African Democracy and Development*, Vol. 1, Issue 2, 2017, 1-16, www.kas.de/Uganda/en/

Nunnally, J. C., & Bernstein, I. H. (1994). Psychometric Theory (3rd ed.). New York: McGraw-Hill.

Smith, H., & Revell, K. (2016). Micro-incentives and municipal Behaviour: Political decentralization and fiscal federalism in Argentina and Mexico. *World Development, 77*, 231–248.

Smoke, P. & White, R. (2005). East Africa decentralizes. In: World Bank (2005), *East Asia Decentralizes: Making Local Government Work*. World Bank, Washington, D.C.

Treisman, D. (2006). Fiscal decentralization, governance, and economic performance: A Reconsideration. *Economics and Politics*, *18* (2), 219-235.

World Development Report (2004), Making Services Work for Poor People, *World Bank*, Washington DC.

World Bank (2011). Citizens and Service Delivery: Assessing the Use of Social Accountability Approaches in the Human Development Sectors. *World Bank*, Washington, DC.

Yilmaz, S. (2009). Local Government Discretion and Accountability: Application of a Local Governance Framework. *World Bank*, Washington, D.C.

– تقرير المنظمة الليبية للسياسات، والاستراتيجيات، تحديات التنمية المكانية في ليبيا، إصدار سبتمبر، 2016م.